

محاضرة رقم 11 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلماً إن شاء الله بما يلي :

1) أصناف مخاطر التدقيق المحاسبي والمالي

2) أساليب ضبط وإجراءات الوقاية من مخاطر التدقيق

تمهيد المحاضرة:

كنا قد أتهمنا في المحاضرة الماضية المسلك العام للمدقق والذي ينبغي إحترامه تماماً من خلال المنهجية المتبعة للوصول إلى الغاية المنشودة وهي إصدار أو إعطاء رأي مُناسب. ولتحقيق ذلك وجب على المدقق الإمام ومعرفة أصناف المخاطر التي قد يُواجهها. هذا ما سنتطرق له من خلال هذه المحاضرة.

1) أصناف مخاطر التدقيق المحاسبي المالي

إن تطور مجال المخاطر بشكل سريع بسبب تغير البيئة التي يعمل فيها مدقق اليوم والمستقبل، أصبح لزاما التعرف عليها والتصرف معها في جميع المراحل على النحو المناسب، فالعناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها إذ أصبح التدقيق في تحليل المخاطر مفهوماً أوسع وأشمل وأعقد من المفهوم التقليدي أو الكلاسيكي ففي السابق كان المدقق يمكن أن يقع في نوعين من المخاطر عند إصداره لحكمه عن القوائم المالية :

مخاطر α وهي أن يرفض المدقق فرضية خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، ويبيدي بذلك رأياً متحفظاً غير ملائم.

مخاطر β وهو أكثر خطورة من سابقه، وهي أن يقبل المدقق فرضية صدق القوائم المالية، ويبيدي بذلك رأياً نظيفاً غير ملائم.

غير أن أهم التطورات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في مجال التدقيق هو تصنيف المخاطر إلى عدة أنواع .

مخاطر نطاق التدقيق

وهي بدورها تنفرع إلى نوعين رئيسيين :

1. مخاطر التدقيق الشامل:

أي على مستوى القوائم المالية، حيث تستخدم مخاطر التدقيق الشامل عند التخطيط لعملية التدقيق بغرض تحديد الإستراتيجية التي سوف ينتهجها المدقق. حيث يتعامل المدقق مع إحدى الوضعيات الآتية :

- إستراتيجية التركيز على الاختبارات الأساسية : يرتكز المدقق على هذه الإستراتيجية إذا ما أتضح لديه مبدئيا وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام المراقبة الداخلية، فيُكثف اختباره لجمع أقصى ما يمكن من أدلة وبراهين التي تمكنه من إصدار رأيه المهني المحايد عن القوائم المالية. أي البراهين والأدلة التي تمكنه من التأكد من أن رأيه سيكون سليما عند مستوى الثقة المخطط (المرغوب). حيث يضع مخاطر الرقابة عند مستوى عالي جدا أو عند أقصى مستوى.

- إستراتيجية تقليل الاختبارات الأساسية : عندما يلاحظ المدقق مبدئيا أن نظام المراقبة الداخلية مصمم بطريقة جيدة وفعّالة، يكتفي المدقق ببرنامج عمل أدنى، بعبارة أخرى الأدلة والبراهين التي تجعله متأكدا بدرجة الثقة المرغوبة من أن التحريفات والأخطاء الموجودة ستكون في الحدود المسموح بها ولم تتجاوزها حتى يكون رأيه سليما بشأن القوائم المالية محل المراجعة.

- إستراتيجية التوفيق في التركيز على الاختبارات الأساسية : قد يمزج المدقق في كثير من الأحيان بين الإستراتيجيتين السابقتين في نفس الكيان، فيمكنه مثلا تطبيق الإستراتيجية الثانية عندما يتضح لديه نقاط قوة في جانب من العمليات بينما يُطبّق الإستراتيجية الأولى عند تعدد نقاط ضعف جوهرية في جانب آخر.

2. مخاطر التدقيق الفردي :

أي على مستوى الحسابات التفصيلية التي تتضمنها القوائم المالية، حيث أن مخاطر المراجعة الفردية تساعد المراجع على تصميم الاختبارات واختيار الإجراءات الملائمة وتوقيت إجراء هذه الاختبارات والإجراءات لتجميع الأدلة الكافية والملائمة التي تجعله متأكدا من أن المخاطر الفردية هي عند المستوى المرغوب الذي يحقق مخاطر المراجعة المخططة لعملية المراجعة.

مخاطر التدقيق على مستوى القوائم المالية

هي مخاطر تكمن في إبداء المدقق رأي غير ملائم حول البيانات المالية التي تتضمن أخطاء جوهرية وتتكون مخاطر التدقيق من ثلاث عناصر:

- مخاطر متأصلة أو ملازمة

:وهي المخاطر المبنية على احتمال الوجود تلفيق في حساباً ومجموعة عمليات تؤدي إلى

خطأ مادي يؤثر على القوائم المالية وهي ناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي من قبل إدارة المنشأة.

- مخاطر الرقابة

:وهي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن الرقابة الداخلية من الكشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في

صيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة الحسابات (ويشكل في مجموعها خطأ ماديًا).

ولا يمكن تجنب مثل ذلك التلفيق كلياً نظراً للحدود التي يفرضها أي نظام للرقابة الداخلية.

- مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر الكافية وراء إجراء التمرجف احتمالاً لعدم الكشف عن خطأ مادي في

حساباً ومجموعة حسابات (يشكل مجموعها خطأ ماديًا).

المخاطر المرتبطة باستخدام العينة الإحصائية في عملية التدقيق

ويمكن تقسيم هذا النوع إلى أخطاء معاينة وأخطاء غير معاينة، أما الأولى فتنتج من فحص

وتدقيق العينة التي هي طبعاً أقل من 100% (المراجعة الإختبارية)، أي باستخدام أساليب

الانتقاء، والخطر يكمن في إمكانية حدوث أخطاء في المعاينة عندما يسحب المدقق عينة لا

تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل، ومن ثم وصول المدقق إلى

استنتاجات غير صحيحة، غير أن الثانية تنتج من فحص وتدقيق جميع مفردات المجتمع، غير

أن هذه العملية تتسم بحالة عدم التأكد واللايقين ويرجع ذلك للأسباب التالية:

■ استخدام المراجع لإجراءات مراجعة غير سليمة كأن يستخدم مثلاً أسلوب الجرد للتحقق

من تأكيد الملكية.

- عدم التطبيق السليم لإجراءات المراجعة، فقد يختار المراجع الإجراء الملائم للتأكيد ولكنه قد يفشل في تطبيقه بطريقة سليمة كما لو استخدم أسلوب المصادقات للتحقق من تأكيد الوجود بالنسبة للعملاء إلا أنه ترك عملية إرسال خطابات المصادقات للعملاء لموظفي الشركة مما يتيح الفرصة للتلاعب فيها. أو مثلاً للتحقق من صحة تأكيد الاكتمال بالنسبة لرصيد حساب الموردين، فإن الإجراء الملائم هو أن يطلب المراجع من الموردين أصحاب الأرصدة الكبيرة الموجودة في تاريخ الميزانية أن يرسلوا إليه مباشرة بيان تفصيلي بالمبالغ المستحقة على الشركة ولكن بدلاً من ذلك يطلب المراجع ذلك من الموردين الذين تم شراء كميات كبيرة منهم أثناء السنة حيث أن مثل هذا الإجراء من شأنه إحداث تخفيض في قيمة الرصيد.
- إساءة تفسير نتيجة المراجعة كأن يقوم المراجع بفحص ردود الموردين في المثال السابق لكشف الفواتير التي لم تثبت في سجلات العميل.

المخاطر المرتبطة بالتقديرات المحاسبية

إن فلسفة الحسابات هي تلك المبادئ والقواعد والأعراف والتطبيقات العملية التي تعتمد عليها إدارة الكيان في إعداد القوائم المالية، إن المسؤولية عن إعداد التقديرات المحاسبية كما رأينا في المحاضرة رقم 05 تقع على عاتق إدارة الكيان، وهذه التقديرات تعد غالباً في ظروف عدم التأكد؛ ونتيجة لذلك فإن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية. كما يعتبر المدقق الخارجي مسئولاً عن الانحرافات المادية إذا لم يقيم بإتباع واحد أو أكثر من الأساليب التالية لمراجعة وتدقيق التقديرات المحاسبية :

أ. فحص واختبار العمليات المستخدمة بواسطة الإدارة لإعادة التقدير، وعادة تشمل خطوات الفحص ما يلي :

- تقييم البيانات المالية وتفهم الفروض التي يبني عليها التقدير.
- اختبار العمليات الحسابية التي يتضمنها التقدير.

- مقارنة التقديرات المعدة في فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات.
 - دراسة إجراءات اعتماد الإدارة لهذه التقديرات.
- ب. استخدام تقدير مستقل لمقارنته بالتقدير المعد من قبل إدارة المنشأة.
- ت. فحص الأحداث التي تؤيد عمل التقديرات.

مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية

يعرف الغش اصطلاحاً بأنه فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة ينتج عنها عرض غير سليم للقوائم المالية، بينما الارتباطات الغير قانونية فهي عموماً ناتجة عن دفع رشاًوى أو مدفوعات غير قانونية بواسطة الكيان كأن يدفع نقداً أو بشيك أو يتنازل عن عنصر من أصول المؤسسة لأحد الفاعلين لدى إدارة الضرائب للتخفيف من الأعباء الجبائية. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المدقق اليوم عند تخطيطه لإجراءات المراجعة وتنفيذها، وعند تقييمه للنتائج والإبلاغ عنها، أن يأخذ في الحسبان مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية الناتجة عن الغش والتصرفات غير القانونية وأهمها:

- تساؤلات حول استقامة وكفاءة إدارة المنشأة ونزاهتها.
- حالات الاحتيال والغش والتصرفات غير القانونية.
- التحريفات المادية الناتجة عن الغش والتصرفات غير القانونية.
- التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمناً تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة.

مخاطر استخدام المعلوماتية في عملية التدقيق

وهو نوع حديث، ويظهر عادة من خلال خطوات الفحص المدقق بتقدير مدى التعرض للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن قنوات الاتصال ونقاط التشتت في التشغيل ونقص مسارات

التدقيق، ويمكن أن تظهر المخاطر بسبب اختراق غير المخولين للبيانات، ومن ثم إمكانية القرصنة (عند الانتقال عبر الشبكة) وإمكانية تدمير المواقع.

إن أخطار المعلوماتية قد تتعدى أخطار النشاط الإنتاجي، من هذه الأخطار:

- الأخطار المادية (السرقة والتخريب، التعطل وعدم السير الحسن).
- أخطاء إدخال المعطيات وإرسالها واستغلالها.
- التزوير والتخريب غير المادي (virus).
- الجوسسة والتلاعب بالمعلومات
- أخطار إضراب عمال المصلحة المعلوماتية وذهابهم نهائياً.

مخاطر التدقيق المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

يتطلب من المدقق التأكد جيداً من تصميم عناصر نظام الرقابة الداخلية لتقييمه ما إذا كان فعّالاً في تحقيق أهداف التدقيق العامة والخاصة لمختلف العمليات والأنشطة. كما هو مطالب بفحص نظام الرقابة الداخلية من خلال فهمه أولاً (المعيار الدولي للتدقيق رقم 400) واكتشاف أوجه القصور وإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك بواسطة تقرير يرفعه إليها. وفي الواقع نلاحظ أن مستوى فهم نظام الرقابة الداخلي يعتمد على العوامل التالية:

- درجة تعقد نظام معالجة وتشغيل العمليات.
- خبرة المراجع المكتسبة من مراجعة السنوات السابقة.
- تقدير المراجع للمخاطر الكامنة.
- فهم المراجع للصناعة التي تعمل فيها الشركة محل المراجعة.
- إستراتيجية المراجعة المبدئية.

مخاطر التجارة الإلكترونية

- هي شكل من أشكال الصفقات التجارية التي يتصل أطرافها (البائع والمشتري) ببعضهما عبر الإنترنت سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتتميز التجارة الإلكترونية بما يلي :
- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية، بل التلاقي بينهم يتم من خلال شبكة الاتصالات.
- عدم وجود مستندات ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات، فكافة العمليات تتم إلكترونياً.
- غياب الدورة المستندية، فالمعاملات يتم تجميعها وتسجيلها والتقارير عنها إلكترونياً وبدون مستندات ورقية بشكل يحول دون وجود سند جيد للمراجعة.
- تبادل البيانات إلكترونياً، حيث تنفذ المعاملات إلكترونياً دون توثيق ملموس ومؤيد.

2) أساليب ضبط وإجراءات الوقاية من مخاطر التدقيق

أساليب الوقاية من أخطار المعلوماتية

1. أساليب أمن تكنولوجيا المعلومات :

يمكن مواجهة آثار ممارسة التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت على الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من أدوات الحماية التكنولوجية منها :

- التشفير: بات التشفير (تشفير البيانات في صورة غير مقروءة إلا للمستلم المستهدف) من أهم عناصر الرقابة الداخلية في عمليات التجارة الإلكترونية تحقيقاً لأهداف الثقة والنزاهة والشفافية. ويوجد نظامان للتشفير : نظام مفتاح التشفير المتماثل ويتطلب من

طرفي الرسالة معرفة نفس المفتاح السري الذي يستخدم لتشفير وفك شفرة الرسالة، ونظام مفتاح التشفير غير المتماثل (العام) وبمقتضاه يوجد مفتاح عام لتشفير الرسائل للكيان ومفتاح خاص يستخدمه الكيان لفك الشفرة.

■ **الشهادات الرقمية :** وهي تحوي معلومات تحدد الأطراف المسجلة للمعاملة الإلكترونية وتؤكد لكل طرف أنه يتعامل مع الطرف المتوقع التعامل معه.

■ **التوقيع الرقمي :** يحدد ويوثق مرسل الرسالة ويمكن لمستلم الرسالة أن يتحقق من هوية المرسل وأن المعلومات لم تعدل منذ أن وقع المرسل الرسالة.

■ **كلمات السرّ :** وهي مجموعة من الحروف التي تميز أي مستخدم عند الدخول للنظام وتكون معروفة فقط للمستخدمين وللنظام ولكن يعاب على كلمات السر فقدانها أو إمكانية تخمينها مما يؤدي إلى استمرار احتمال دخول عمليات غير مصرح بها، ويمكن التنوع في كلمات السر بحيث تتضمن أموراً لا يمكن تخمينها أو تزويرها مثل استخدام الصور الشخصية.

■ **حوائط المنع :** هي مزيج من أجهزة وبرامج أمن متخصصة توضع بين شبكتين لفحص المرور تقبل أو ترفض الاتصال وفقاً لقواعد موضوعة لمنع الوصول غير المصرح به للأطراف خارج الكيان.

■ **نظام اكتشاف الإحتحام :** هي برامج متخصصة تستخدم في متابعة النشاط عبر الشبكة أو على الحاسب وتراقب النشاط المشكوك فيه وتتخذ التصرف الأوتوماتيكي بناء على ما يرى هذا النوع من البرامج.

2. إجراءات الرقابة الداخلية الإلكترونية :

يمكن تصنيف إجراءات الرقابة الداخلية الإلكترونية في الآتي :

■ **إجراءات رقابة تتعلق باستخدام جهاز الحاسب :**

- المحافظة على الجهاز من الفيروسات وذلك بتركيب برامج مكافحة الفيروسات وتحديثها بشكل دوري.
- عدم استخدام أقراص مجهولة أو استجلاب برامج من الإنترنت.
- الحرص على حماية الجهاز بكلمة سر والمحافظة على كلمة سر.
- عدم ترك الجهاز مفتوحا عند مغادرة الغرفة أو الانشغال عن الجهاز.
- عدم تركيب بطاقات اتصال هاتفية على الأجهزة.
- يجب عمل نسخ احتياطية من البيانات المخزنة بشكل دوري وحفظها بعيدا عن الجهاز.
- الحرص على تحديث برنامج التشغيل الذي يستخدم باستمرار.
- الحذر في التعامل مع الملفات التي تكون مرفقة مع الرسائل الإلكترونية والتأكد من أنها لا تحتوي على فيروس أو برنامج يمكن الآخرين من اختراق الجهاز.
- التأكد من أن الجهاز محمي عند الاتصال بالإنترنت والتأكد من عدم وجود بوابات مفتوحة تمكن المخترقين من دخول الجهاز ويمكن عمل حماية من احتمالات الاختراق عن طريق برامج الحماية الكبيرة.
- إجراءات رقابة داخلية على تصميم الأنظمة الإلكترونية والمستندات المتعلقة بها :
 - يجب التحقق من وجود البرامج التي تقوم بالتحقق من هوية الزبون أو المورد إلكترونيا لأي كيان، ويجب التأكد من اعتماد هذه التعديلات.
 - التأكد من أن البيانات التي تم استلامها من العملاء أو من أي زائر لموقع الكيان تم حفظها في ملفات يسهل استخراجها عند الحاجة إليها.
 - يجب حفظ المشاكل التي يقع فيها زوار الكيان وذلك من خلال إدارة الدعم التقني للزبون والعمل على إزالة هذه المشاكل إلكترونيا وعدم تكرارها.
 - يجب فحص نظام قبول المال الإلكتروني جيدا.

- يجب مراجعة أرصدة حسابات الكيان بصفة مستمرة وذلك خشية اختراق موقع المنشأة والقيام بالسحب من حساب الكيان أو القيام لمصلحة طرف آخر على حساب الكيان. وفيما يلي نستعرض أساليب الرقابة العامة و الرقابة على التطبيقات مثل ما هو موضح الجدول الآتي :

أساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات

مثال على الرقابة	أساليب الرقابة	
<ul style="list-style-type: none"> - فصل الواجبات بين مبرمج الحاسب الإلكتروني ومشغلي الحاسب الإلكتروني. - وضع البرنامج الملائم الذي يحتوي على الأوامر الخاصة بتشغيل الحاسب الإلكتروني. - يؤدي فشل الذاكرة أو فشل الأسطوانة الصلبة إلى ظهور رسائل بالخطأ على الشاشة. - يجب تواجد كلمة سر مرخص بها لتشغيل الوحدة الطرفية بالحاسب الإلكتروني. 	<ul style="list-style-type: none"> - تخطيط المنظمة - إجراءات توثيق وفحص والموافقة على النظم والبرامج. - الرقابة على جهاز الحاسب. - الرقابة على التوصل لبرامج الحاسب وملفات البيانات. 	أساليب الرقابة العامة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود ترخيص سابق على التشغيل لعمليات المبيعات - إجراء إختبار للتعرف على مدى منطقية سعر الوحدة المباعة - إجراء فحص بعد التشغيل على عمليات 	<ul style="list-style-type: none"> - الرقابة على المدخلات - الرقابة على التشغيل - الرقابة على المخرجات 	أساليب الرقابة على التطبيقات

لابد أن تشمل عملية تدقيق المعلومات المحاسبية الالكترونية:

1- الرقابة على المدخلات : باستخدام التغذية العكسية مثل مصادقة الزبون على الفاتورة.

2- الرقابة على معالجة البيانات : مثل التحقق من برامج الصيانة.

3- الرقابة على المخرجات : مثل إجراء النسخ الاحتياطي للبيانات.

ضبط مخاطر التدقيق

إن فعالية القرارات المتخذة من قبل مختلف الأطراف من داخل وخارج الكيان تتوقف على رأي المدقق حول مدى تمثيل القوائم المالية للكيان للمركز المالي الحقيقي له.

1. أدلة الإثبات :

إن أهم عناصر ضبط مخاطر التدقيق هو سعي المدقق إلى جمع أدلة الإثبات للعمليات والوقائع الاقتصادية التي يقوم بها الكيان، كون هذه الأدلة تُوفر الأساس المنطقي لأحكام وتقديرات المراجع، ليتمكن بذلك من تكوين رأيه المحايد في ظل ضبط وتدنيه لمخاطر المراجعة عند حدودها الدنيا، لهذا سوف نتناول أدلة الإثبات انطلاقاً من مكونات مخاطر التدقيق

1.1. أدلة الإثبات الخاصة بالمخاطر الضمنية :

يقوم المدقق إلى جمع أدلة الإثبات ذات الصلة بالحسابات المختلفة، إذ يستطيع أن يُررر رصيد الحساب المعين ويتأكد من توافق العمليات مع التسجيلات على مستوى الحسابات المعنية، ليتمكن المدقق في النهاية من النجاح في إبداء الرأي حول الحساب المعين وتمثيله

للواقع الفعلي له. وبشكل عام يمكن عرض ثلاث مستويات ترتبط بأدلة الإثبات من المخاطر الضمنية، هذه المستويات هي :

أ- على مستوى حساب معين أو مجموعة من العمليات المتجانسة.

ب- على مستوى القوائم المالية.

ج- على مستوى الهدف من مراجعة الحساب.

2.1. أدلة الإثبات الخاصة بمخاطر نظام الرقابة الداخلية :

تعتبر هذه الأدلة عن القرائن والإثباتات التي تُزود المدقق بفهم واضح وتصور دقيق حول طبيعة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الكيان من خلال سلامة مقوماته وواقعية إجراءاته، فكلما زادت فعالية إجراءات هذا النظام بالنسبة لحساب معين هو محل فحص، كلما قلت مخاطر هذا النظام والعكس صحيح.

3.1. أدلة الإثبات الخاصة بمخاطر عدم الاكتشاف :

يواجه المراجع عدد من القيود الحادة في جمع الأدلة الكافية لتكوين الرأي الفني المحايد له، من بينها قيد الوقت وتكلفة عملية المراجعة، ففي ظل هذا العنصر يعتبر المدقق مسئول عن تطبيق أنسب الإجراءات لاكتشاف مواطن الخلل في الحسابات لاعتبار أن هذه المخاطر ترتبط بعملية التدقيق من خلال ارتباطها بعجز الإجراءات المعتمدة من قبل المدقق في الكشف عن طبيعة الخلل في الحساب المعين من القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

4.1. أدلة الإثبات لدعم تأكيد المدقق :

إن تحديد حجم أدلة الإثبات أو الكمية المثلى من أدلة الإثبات الواجب توافرها حول القضية المعينة أمر صعب، كونه يرتبط بالأهمية النسبية للعنصر موضوع الفحص وكذا طبيعة العنصر ووقت توافرها هذه الكمية وغيرها.

ويمكن حوصلة ما سبق بالقول بأن تدني مخاطر التدقيق يتوقف على خمسة عناصر

أساسية:

- كمية أدلة الإثبات.

- نوعية أدلة الإثبات.

- فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- التوجيه السليم لعملية المراجعة.

- إنتقاء أحسن الإجراءات.

2. الفحص التحليلي :

لأجل ضبط مخاطر التدقيق، يلجأ المدقق إلى الفحص التحليلي ملتزماً بذلك بمعايير التدقيق الدولية والذي يُعبر عن تلك الاختبارات التي تهدف إلى اختبار صحة الأرقام المحاسبية الواردة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية، إذ يركز هذا الأسلوب على أساس واضح ومنطقي من خلال دراسة علاقات الارتباط السببية بين أرصدة الحسابات المختلفة التي تظهرها القوائم المالية، فيتوقف في ظلها مبالغ أرصدة بعض الحسابات على مبالغ أرصدة الحسابات الأخرى، فهناك على سبيل المثال علاقة ارتباط سببية بين رصيد كل من الاستثمارات وتمويلها، وبين القروض وفوائدها وبين الأصول الثابتة ومخصصات الإهلاك وبين قيمة المبيعات وعدد الوحدات المباعة وغيرها.

وللفحص التحليلي أساليب لتطبيقه :

■ الأساليب التقليدية : تشتمل على أسلوبين هما :

- التحليل عن طريق النسب المالية : يستعمل المدقق هذا الأسلوب لكشف وتحليل

الظواهر المرتبطة بنشاط المؤسسة.

- تحليل الاتجاهات : عبارة عن مقارنة أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الجارية، ويقوم المراجع بالحكم على ما إذا كانت الاختلافات بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية تبرر اتخاذ إجراءات مراجعة إضافية.

■ أسلوب الحكم الشخصي للمدقق : إن طبيعة التكوين والتأهيل المهني للمدقق، تجعل منه شخصا مؤهلا في إبداء بعض الآراء المرتبطة ببعض الحسابات في ظل تواجد بعض المؤشرات والأدلة التي تُؤسس لهذا الرأي.

■ الأساليب الكمية المتقدمة : إن التطور الذي عرفته التدقيق أصبح يُلمي جملة من الأساليب الحديثة والمعاصرة، نظرا لقصور الأساليب الماضية على الإجابة عن بعض الاحتياجات، لذا اعتمد في الفحص التحليلي أساليب رياضية وإحصائية.